

جدوى السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال المرحلة 2013/ 1990

قطوش فاطمة الزهرة زوجة حداد، أستاذة محاضرة صنف ب، مدرسة

الدراسات العليا التجارية، الجزائر

الملخص : تمتلك السياسة الإنفاقية مجموعة من الأدوات من الممكن استخدامها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، بهدف تحقيق النمو في معدلات الدخل الوطني، وصولاً إلى حالة العمالة الكاملة، والقضاء على التضخم، وذلك من خلال تأثيرها على النمو والتشغيل في جانب الطلب الكلي، أما في جانب العرض الكلي يمكن لسياسة الانفاق أن يكون لها أثر إيجابي على النمو، بتوفير جهاز انتاجي مرن، من هذا المنطلق تطرقنا إلى مدى انضباط الانفاق العام بتحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في كل من النمو الاقتصادي، التشغيل التضخم خلال المرحلة 2013/ 1990

الكلمات الدالة : الانفاق العام، الاستهلاك العام، الاستثمار العام الجدوى الاقتصادية.

Résumé : La politique des dépenses publiques dispose des instruments, lui permettant d'avoir un impact sur les changements économiques, visant à parvenir à une croissance des niveaux de revenu national, à la création de la main-d'œuvre, et à l'élimination de l'inflation., de ce point de vue, nous avons réalisé une étude d'évaluation portant sur la faisabilité de la politique de dépenses en Algérie, durant la période 1990/2013, pour l'atteinte de ces objectifs, à savoir la croissance économique, l'emploi, l'inflation .

Mots clés : dépenses publiques, consommation générale, investissement générale

مقدمة: تعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة بواسطتها زيادة نموها الاقتصادي، لكي يتسنى لهذه النفقات أن تحدث أثارا ايجابية في الاقتصاد لابد أن ترسم السياسة الاتفاقية العامة وفقا لما يترتب على هذه النفقات من آثار، بما يتفق مع الآثار المرغوب إحداثها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين مبدأ النفقات الوظيفية" حيث تصبح النفقة العامة أداة لتحقيق وظيفة معينة، ووسيلة لتحقيق أهداف محددة، فإذا انتفى الهدف الوظيفي منها انتقت الحكمة من إنفاق الدولة لها(عادل أحمد حشيش 1982)، لهذا لسبب تم إجراء العديد من الدراسات العلمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات

العامة على الاقتصاد الوطني من أجل تحليل وتقييم هذه النفقات، وبالتالي الحصول على إمكانية أفضل لرسم السياسة الاتفاقية العامة المناسبة أو المواتية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هذه الدراسات النظرية الكينزية، التي تشرح آثار السياسة النقدية على مستوى الأسعار، وسعر الصرف، ومستوى الناتج، إضافة إلى نظريته العامة، فإن الانفاق العام يشكل جزءا من الطلب الكلي، الأمر الذي يعني أن زيادة الانفاق العام يترتب عليه زيادة الطلب على السلع والخدمات، بجهاز إنتاجي عالي المرونة، والسؤال المطروح هنا، ما هو واقع الآثار الاقتصادية السياسية الإنفاقية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال المرحلة 2013/1990 ؟

1 - أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الجزائر:

يعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل زيادة معدلات الاستخدام إما بشكل مباشر من خلال خلق فرص عمل جديدة في مؤسسات الدولة، وشركات القطاع العام لتوظيف جزء من الداخلين إلى سوق العمل أو بشكل غير مباشر من خلال حفز الاستثمار الخاص، والنمو الاقتصادي من خلال تحسين، وإعادة تأهيل البنية التحتية من أجل زيادة فرص العمل لاستيعاب العمالة الجديدة فقد تزيد فرص الشغل عن طريق الإنفاق الجاري، وذلك بخلق مناصب عمل من خلال سعي الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية التعليمية، إضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في البلديات الدوائر والولايات، كما بإمكان الدولة أن توفر مناصب شغل جديدة أن تزيد من الإنفاق الإستثماري وحتى تؤكد ذلك لابد من عرض الجدول رقم 01 التالي.

فمن الجدول نجد أن القوة العاملة الجزائرية تركزت في قطاع الإدارة العامة، إذ نجد أن تسببها من مجموع القوة العاملة عدا قطاع الزراعة انتقلت من 36.51% سنة 1990 إلى 38.44 % سنة 1998 وهي أعلى نسبة، وانطلاقا من 1999 بدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة 30.46% سنة 2008، وهذا دلالة على دور الحكومة في توفير فرص العمل في المؤسسات العامة المختلفة، ويأتي بعده القطاع الصناعي، قطاع التجارة والخدمات والنقل.

جدول رقم 1 القوة العاملة في الجزائر موزعة حسب النشاط الاقتصادي خارج قطاع

الزراعة 1990 / 2011

السنة	المجموع	الإدارة العامة	بناء وأشغال عمومية	صناعة	تجارة خدمات ونقل
	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف
	النمو %	النمو %	النمو %	النمو %	النمو %
1990	3609	1318	683	670	938
1991	3511	1307	588	615	1001
1992	3817	1360	613	782	1062
1993	3238	1171	659	532	876
1994	3302	1211	667	528	896
1995	3421	1392	678	519	932
1996	3487	1326	709	502	954
1997	3540	1343	723	485	987
1998	3678	1415	740	493	1030
1999	3713	1420	743	493	1057
2000	5307	1979	617	826	1885
2001	3871	1456	803	503	1109
2002	4024	1503	860	504	1157
2003	4176	1490	907	510	1269
2004	4664	1512	980	523	1349
2005	4539	1527	1050	523	1439
2006	4737	1542	1160	523	1510
2007	4929	1557	1261	522	1589
2008	5165	1572	1371	530	1688
2009	8230	59.46	1718	1195	5318
2010	8400	2.06	1886	1337	5377
2011	8565	1.96	1595	1367	5603

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية 2001 / 2012

Rétrospective des comptes économiques de 1963 -2008 séries et statistiques économiques n°147 ONS Alger décembre 2009

أما المرتبة الثالثة كانت لقطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية، إلا أن الملاحظ في المرتبة الثانية، انطلاقاً من سنة 2001، نلاحظ ارتفاع اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية أكثر منه في القطاع الصناعي، وحتى يمكن ربط التشغيل بالإنفاق العام لابد من عرض جدول توزيع كتلة الرواتب والأجور للإدارة العامة وخارج الإدارة العامة في الجدول رقم 2:

أثر نمو الكتلة الأجرية الكلية على مستوى التشغيل. الملاحظ من الجدول أن انخفاض الكتلة الأجرية للإدارة العامة إنطلاقاً من 1991 إلى

سنة 1995 أدى إلى إنخفاض معدل التشغيل في نفس الفترة، وهذا دلالة على الأثر الذي تركه هذا الجزء من الإنفاق العام على مستوى التشغيل.

جدول رقم 2 توزيع كتلة الرواتب والأجور ما بين قطاع الإدارة العامة وخارج هذا القطاع خلال فترة الدراسة 1990-2011 ، الوحدة 10⁹ دج

السنة	كتلة الرواتب والأجور الكلية		كتلة الرواتب والأجور للإدارة العامة		كتلة الرواتب والأجور خارج الإدارة العامة	
	المبلغ 10 ⁹ معدل النمو	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	المبلغ 10 ⁹ معدل النمو	نسبتها من كتلة الرواتب والأجور الكلية	المبلغ 10 ⁹ معدل النمو	نسبتها إلى كتلة الرواتب
1990	180	32.46	73.9	41.05	106.1	58.5
1991	255.4	29.69	103.3	39.78	158.2	43.26
1992	341.2	31.74	149.4	44.68	191.9	26.08
1993	412.5	37.67	178.1	19.21	234.4	22.14
1994	469.9	31.95	206.2	15.77	263.7	12.5
1995	568.7	28.36	255.0	23.66	313.8	18.99
1996	667.2	25.96	303.9	19.17	363.3	15.77
1997	722.0	27.76	331.1	27.2	391.0	7.62
1998	794.5	28.07	364.5	10.08	430	10
1999	847.5	26.17	392.6	7.70	455	5.78
2000	884.6	21.58	404.6	3.13	479.7	5.42
2001	975.2	23.02	453.5	12	515.9	7.54
2002	1029	23.10	489.3	7.89	540	4.67
2003	1118.7	21.36	551.7	19.75	567	5
2004	1244.9	20.31	595	7.84	6499	14.62
2005	1322.3	17.63	632.4	6.28	689.9	6.15
2006	1493.8	17.80	681.5	7.81	812.3	17.74
2007	1698.6	13.71	797.2	16.97	901.4	10.96
2008	2138.4	21.55	1098.4	37.78	1040	15.37
2009	2360.5	23.52	1229.5	11.93	1131	8.75
2010	2917.6	24.22	1827.5	48.63	1290.1	14.06
2011	3817.8	26.36	2414.3	32.11	1403.5	8.79

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية 2001 / 2012 Retrospective
des comptes économiques de 1963 -2008 série et statistiques économiques n°147
ONS Alger décembre 2009

أما انطلاقا من 1995 إلى سنة 2000 عرف نمو كتلة الرواتب والأجور للإدارة العامة تذبذبا مرفوقا بتذبذب في معدل التشغيل، لكن ابتداء من سنة 2001، نلاحظ ارتفاع معدل نمو الكتلة الأجرية الكلية المرفوقة

بارتفاع مستوى التشغيل، لكن التذبذب واصل في نمو الكتلة الأجرية لقطاع الإدارة العامة، مما يدل أن انخفاض معدل البطالة أو ارتفاع مستوى التشغيل انطلاقا من سنة 2001 إلى 2007 كان خارج هذا القطاع وتمركز في قطاعين هما، قطاعه البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات والتجارة والنقل وبشكل عام يمكن اعتبار القطاع العام الموظف الأكبر ليد العاملة الجزائرية، إذ نجد أن أكثر من 50% من اليد العاملة تتمركز في قطاع الإدارة العامة والبناء والأشغال العمومية، أما في القطاع الصناعي الحكومي نلاحظ نسبة اليد العاملة في تراجع مستمر انطلاقا من سنة 2001 إلى 2007، وهذا راجع إلى سياسة الخصخصة التي اتبعتها الدولة، وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي المبرمجة مع السياسات المالية والنقدية والدولية، وهنا بدأ بروز القطاع الخاص وتوجه القطاع العام إلى الاهتمام بالبنية التحتية وهذا واضح من خلال ارتفاع نسبة اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية انطلاقا من سنة 2001 إلى 2007، وبالتالي واصلت سياسة الإنفاق العام بترك آثار إيجابية على معدل التشغيل، انتقالا من قطاع الإدارة العامة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع التجارة والخدمات والنقل، أما من سنة 2008 إلى 2011 نلاحظ عودة كتلة الرواتب والأجور للإدارة العامة بنسبة أكبر من كتلة الرواتب والأجور خارج هذا القطاع، إذ كانت نسبتها تساوي 46.93 % سنة 2007 وانتقلت إلى 51.26 % سنة 2008، وواصلت في الارتفاع حتى سنة 2011 بنسبة 63.23 % خلافا للكتلة الأجرية خارج هذا القطاع التي انخفضت خلال الفترة الممتدة من 2007 / 2011 على التوالي من 53.06 % إلى 36.76 %.

لكن السؤال المطروح هنا، ماهي مساهمة القطاع الصناعي العام في كتلة الرواتب والأجور كما هو موضح في الجدول السابق .

والملاحظ أيضا من الجدول المذكور أنفا، أن معدل كتلة الرواتب والأجور للقطاع الصناعي العمومي عرفت انخفاضا محسوسا، حيث انتقل من 20.47 % سنة 1991 إلى 12.07 % سنة 1996 ويعود هذا إلى سياسة الخصخصة التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة، والملاحظ كذلك هو تراجع كتلة الرواتب والأجور للقطاع الصناعي العمومي كنسبة من مجموع الرواتب والأجور للقطاع الصناعي ككل، حيث تراوحت هذه النسبة

من 82 % سنة 1990 إلى 60 % سنة 2005 ويعود هذا التراجع إلى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خلال الفترة 1990 - 1998، وإلى بروز القطاع الخاص وزيادة حجم مساهمته في الناتج الداخلي الخام واهتمام الحكومة بالبنية التحتية على حساب القطاع الصناعي العمومي، والمستخلص أن الحكومة تعتبر موظفا كبيرا لليد العاملة، إذ نجد أكثر من نصف اليد العاملة تتركز في قطاع الإدارة العامة والبناء والأشغال العمومية، وتساهم الحكومة بأكثر من 50 % من كتلة الرواتب والأجور للقطاع الصناعي ككل. ومن هنا نستخلص أن الإنفاق العام له آثار إيجابية مباشرة على معدل التشغيل في الأجل القصير . لكن إنطلاقا من 2007 / 2011 انعكست الأوضاع وعاد استحواذ الإدارة العامة على نسبة أكبر من الكتلة الأجرية .

2 - أثر الإنفاق العام على الاستثمار الكلي في الجزائر:

يساهم الانفاق العام، بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الناتج الداخلي، كما يولد دخولا جديدة في حالة الانفاق الجاري ويؤدي إلى زيادة الانتاج في حالة الانفاق الاستثماري (علي كنعان، 2003) ، حتى يتسنى لنا رؤية الأثر لابد من عرض الجدول التالي:

جدول رقم (3) حجم الاستثمار وأهميته النسبية إلى الاستثمار الكلي والناتج الداخلي الإجمالي 1990 / 2012، الوحدة : 10^9 دج

البيانات السنة	الاستثمار العام 1	الاستثمار الكلي 2	الناتج الداخلي الخام 3 P.I.B	نسبة $\frac{1}{2}$	نسبة $\frac{1}{3}$
1990	45.6	160.2	554.38	28.46	8.22
1991	74.8	266.8	862.133	28.03	8.67
1992	144.8	319.8	1074.696	45.27	13.47
1993	185.21	339.2	1189.725	54.6	15.56
1994	247.2	467.6	1487.404	52.86	16.62
1995	285.923	632.3	2004.996	45.22	14.26
1996	295.8	661.1	2570.029	44.74	11.51
1997	275.7	699	2780.186	39.44	9.91
1998	245.7	770	2830.491	31.9	8.68
1999	265.8	866	3238.198	30.69	8.22
2000	318.9	886	4123.514	35.99	7.73
2001	434.1	1164.6	4257.048	37.27	10.19

11.06	35.43	4514.873	1417.6	502.3	2002
10.77	35.33	5266.822	1606.1	567.5	2003
10.1	30.35	6127.454	2038.4	618.8	2004
11.63	37.54	7489.628	2324.1	872.5	2005
8.99	30.18	8390.7	2501.3	755	2006
35.81	71.23	6406.1	3220.3	2294	2007
20.39	49.09	9929.38	4124.6	2025	2008
22.75	48.87	10034.25	4672.6	2283.65	2009
25.1	60.84	12044.9	4968.1	3022.861	2010
27.49	72.32	14481	5504.9	3981.38	2011
17.80	47.49	15843	5938.4	2820.416	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية 2001 / 2012

Rétrospective des comptes économiques de 1963 -2008 série et statistiques économiques n°147 ONS alger décembre 2009

نلاحظ من الجدول أن الإنفاق الاستثماري الحكومي ارتفع من 45.6 مليار دج بنسبة 28.41 من الاستثمار الكلي، كأخفض نسبة، و 8.22 % من الناتج الداخلي الخام كأدنى نسبة سنة 1990، ليصل إلى 2294 مليار دج ، أي بنسبة 71.23 % من الاستثمار الكلي، و 35.81 % من الناتج الداخلي الخام، لكن هذه النسب انخفضت خلال الفترة 2008 / 2012 عدا سنة 2011 أين وصلت نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي 72.32 % من الاستثمار الكلي، لكن الملاحظ أنه خلال فترة الدراسة شهد الاستثمار الحكومي كنسبة من الاستثمار الكلي، وكنسبة من الناتج الداخلي الخام، تذبذبا في نموه حيث تضاعف خلال الفترة 1990-1995 ب 6 مرات، وذلك راجع إلى مباشرة الحكومة إصلاحات ذاتية تطلبت الزيادة في الإنفاق الاستثماري لتغطية الانخفاض الذي حصل في الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص نتيجة الأزمة السياسية التي كانت تعيشها الجزائر.

لكن حاول القطاع العام باستثماراته تحريك الفعاليات الاقتصادية، إلا أن الإصلاحات فشلت في مسعاها نتيجة انخفاض موارد الدولة المتأتية من الإيرادات النفطية، وهنا رجعت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن بمشروطيتها المتمثلة في تقليص الإنفاق العام، خاصة الإنفاق الاستثماري منه، تاركة المجال للقطاع الخاص، حيث بدأت نسبة الاستثمار العام من الاستثمار الكلي في الانخفاض ابتداء من سنة 1994، 45.66

دولار سنة 1995 إلى 30.69% سنة 1999 وبعد هذه المراجعة عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا من 17.9 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة 2000 ثم 38.5 دولار سنة 2004، 54.6 دولار سنة 2005، 65.7 دولار سنة 2006، 74.9 دولار سنة 2007، 99.99 دولار سنة 2008 و 112.94 دولارا سنة 2011 و 110.99 دولار سنة 2012 مما دفع الدولة إلى القيام ببرامج استثمارية كبيرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لاقتصاديين والمخطط الخاسي 2010 / 2014، إذ ارتفع الإنفاق الحكومي الاستثماري العام من 318.9 مليار دينار جزائري أي بنسبة 35.99% من الانفاق الاستثماري الكلي، و 7.73% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 إلى 2294 مليار دينار جزائري سنة 2007 بنسبة 71.23% من الإنفاق الاستثماري الكلي و 35.81% من الناتج الداخلي الخام إلى 3981.30 مليار دج سنة 2011 بنسبة 72.32% من الاستثمار الكلي، كما أن نسبة الإنفاق الاستثمار الحكومي متذبذبا في نسبته من الانفاق الاستثمار الكلي، إذ يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، تاركا المجال للاستثمار الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة، وهذا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي مازالت الدولة توليها للاستثمار العام. ما، عدا سنة 2012 التي عرفت انخفاضا

وعموما نلاحظ أن الاستثمار العام مازال يشغل حيزا مهما، وهذا يدل على أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص المعروف بأثر المزاحمة¹.

3 - أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار

من خلال هذه الدراسة سنحاول تحديد مدى مساهمة النفقات العامة في تشكيل فجوة الطلب الكلي المحلي باستخدام التحليل الإحصائي، محاولين

¹ أثر مزاحمة الانفاق العام للإنفاق الخاص : تقول هذه الفرضية بأن تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب أو الإقراض العام، هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ويمكن تحليل أثر المزاحمة من خلال منحنيات الطلب الكلي LM والعرض الكلي IS (النظرية الكنزية) حيث نلاحظ وجود مزاحمة عند ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة اتباع سياسة انفاق عام توسعية، والسبب في ذلك يعود إلى تثبيت كمية النقد من طرف البنك المركزي، وبعبارة أخرى إن الزيادة في الإنفاق العام، يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرضة النقدية، فينخفض الطلب على النقود، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار فينخفض الاستثمار الخاص.

التعرف على مدى مساهمة كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في خلق فجوة التضخم² لتحديد أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار من خلال دراسة الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب المحلي (قحطان السيوفي) نستخدم التحليل الإحصائي لأثر سياسة الإنفاق العام، على أحداث فجوة الطلب الكلي المحلي .

جدول رقم (4) نسبة فائض الطلب المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2012، الوحدة 10⁹ دج

السنة البيانات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ¹	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية ²	إجمالي الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية ³	إجمالي الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية ⁴	إجمالي فائض الطلب المحلي (4)-(1) = 5	الفجوة التضخمية ³ 6=(1/ 5)
1990	353	403.69	160.2	563.89	210.89	59.49
1991	348.7	547.2	266.8	814	465.3	133.43
1992	354.3	533.09	319.8	852.89	499.59	141
1993	346.8	870.35	339.2	1209.55	862.75	248.77
1994	343.7	1101.39	467.5	1568.99	1225.29	356.5
1995	357	1455.02	632.3	2087.32	1730.32	484.68
1996	370.5	1760.41	661.1	2421.51	2051.01	553.58
1997 ²	374.6	1890.17	699	2589.17	2214.57	591.18
1998	393.7	2060.36	770	2830.36	2436.61	618.9
1999	406.3	2214.31	866	3080.31	2677.01	658.87
2000	415	2274.33	886	3160.33	2745.33	661.52
2001	426	2472.99	1164.6	3636.89	3210.89	753.73
2002	446.1	2689.77	1417.6	4106.77	3660.67	820.59
2003	476.1	2903.82	1606.1	4509.92	4033.82	847.26
2004	501.6	3217.92	2038.4	5256.32	4754.72	947.91

² تحدثت الفجوة التضخمية عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى يفوق الانتاج الكامن ، ويتحقق التوازن في حالة يكون معها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، وبعبارة أخرى عندما يكون الانفاق في الاقتصاد أعلى من قيم الناتج الكامل أي الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده إمكانات الاقتصاد، وهذا يعني ن الكتلة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامل .

6 قاس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب، وهذا الأخير تم استخدامه من طرف الباحثة وينطلق هذا المعيار من الأطروحة الكينزية بخصوص الطلب الفعلي، وتحديد المستوى العام للأسعار وذلك يعني أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الناتج فإن هذا سيؤدي إلى تضخم ، أي إذا زاد مجموع الانفاق الداخلي عن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة فهذا يدل على وجود فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في اسعار السلع والخدمات، ويتم قياس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية فائض الطلب = إلى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة - (الاستهلاك العام + الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الاستثمار العام

(

989.35	5215.9	5743.1	2324.1	3418.91	527.2	2005
1026.28	5605.55	6151.75	2501.3	3650.45	546.2	2006
1163.84	6659.5	7231.7	3220.3	4011.04	572.2	2007
1421.75	8330.47	8916.4	4124.6	4791.8	585.93	2008
1584.17	9430.6	10025.9	4672.6	5353.3	595.30	2009
1707.82	10532.67	11149.4	4968.1	6181.3	616.73	2010
1961.24	12434.3	13068.3	5504.9	7563.4	634	2011
2088.65	13678.98	14333.9	5938.4	8395.5	654.92	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و الحسابات الاقتصادية 2012 / 2001

Rétrospective des comptes économiques de 1963 -2008 série et statistiques économiques n°147 ONS alger décembre 2009

الملاحظ من الجدول أن إجمالي فائض الطلب في الجزائر عرف ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، إذ عرف معدل نمو خلال الفترة 1990-1994 481.01 %، أما خلال الفترة 1995-1998 انخفض معدل نمو فائض الطلب المحلي، إذ بلغ 54.7 % وهذا كنتيجة لبرامج إدارة الطلب الكلي التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي تم استرجعت معدلات نمو الطلب المحلي الإجمالي اتجاهها المتسارع، حيث بلغ معدل نموها خلال الفترة 2000/2009 معدل 243.5 % . أم خلال الفترة 2010 / 2012 عرف تباطؤا قُدِّرَ بـ 29.87 % . أما بالنسبة للفقوة التضخمية في الجزائر فكانت تتزايد من سنة 1990 إلى سنة 2012 كانت الفقوة التضخمية في تزايد مستمر

4 - التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام والخاص بنوعيهما الاستهلاكي والاستثماري على إحداث فقوة الطلب الكلي المحلي.

ولتقدير العلاقة والتنبؤ بأثر كل من الإنفاق العام والخاص بنوعيه على فائض الطلب الكلي المحلي DX كمتغير تابع والإنفاق الاستهلاكي الخاص P والإنفاق الاستهلاكي العام Cg والاستثمار العام Ig والاستثمار الخاص IP كمتغيرات مستقلة، بحيث يكون النموذج كالتالي:

$$D_x^4 = x + acg + 1bcp + cig + dip$$

⁴ حسب النظرية الكينزية نجد ان مكونات الطلب الكلي الفعال يمثل قيمة إنتاج المجتمع ، أو الانفاق القومي للمجتمع، وبما أن إنتاج المجتمع يتألف من سلع استهلاكية واخرى استثمارية فالإنفاق القومي يتكون من إنفاق على السلع الاستهلاكية مضافا إليه الانفاق على السلع الاستثمارية، وهو انفاق بسعر

ولتطبيق النموذج لابد من عرض الجدول التالي :

جدول رقم (5) أثر الانفاق العام والخاص بنوعيهما الاستهلاكي والاستثماري في إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي، الوحدة 10⁹ دج

السنة	إجمالي فائض الطلب المحلي	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص
1990	93.67	90.07	313.62	45.6	114.6
1991	233.44	128.19	419.03	74.8	192
1992	302.9	184.77	548.32	144.8	175
1993	705.36	221.2	649.15	185.21	153.99
1994	1079.55	263.93	837.46	247.2	220.4
1995	1578.96	340.21	1114.81	285.92	346.37
1996	1827.48	405.37	1355.04	295.8	363.3
1997	2027.41	459.83	1430.34	275.7	423.3
1998	2285.41	503.63	1556.73	245.7	524.3
1999	2476	543.6	1670.71	265.8	600.2
2000	2389.58	560.14	1714.19	318.9	567.1
2001	2873.43	624.56	1847.73	434.1	730.5
2002	3003.61	700.45	1989.32	502.3	915.3
2003	3602.01	777.52	2126.3	567.5	1038.6
2004	4236.44	846.9	2371.02	618.8	1419.6
2005	4515.03	865.88	2553.03	872.5	1451.6
2006	4811.6	954.87	2695.58	1217.6	1366.3
2007	6243.11	1062.91	2948.13	2294	926.3
2008	7449.51	1458.5	3333.3	2025	2099.6
2009	4772.37	1609.4	3743.9	2283.65	2388.94
2010	4876.02	2065.7	4115.6	3022.86	1945.24
2011	5442.71	3015.2	4548.2	3981.38	1523.52
2012	6069.43	3185	5211.5	2820.41	3113.98

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية 2001 / 2012

Rétrospective des comptes économiques de 1963 -2008 série
et statistiques économiques n°147 ONS alger décembre 2009

وبتقدير النموذج المذكور أعلاه من خلال البيانات الجزائرية خلال
الفترة 1990-2012 حصلنا على النتائج التالية:

المنتج، بمعنى انه يساوي الايراد الكلي من مبيعات السلع الاستهلاكية، ومبيعات السلع الاستثمارية من وجهة نظر المنتجين، فلو اخذنا هذا التحليل النظري وترجمناه إلى معادلات نجد:
الطلب الفعال = الانفاق على السلع الاستهلاكية + الانفاق على السلع الاستثمارية = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص، إن اعتبار كينز الانفاق الحكومي متحول ثابت جعل الطلب الفعال يتكون من الاستهلاك والاستثمار الخاصين لكنه عاد وركز على أهمية السياسة المالية ، وعلى ضرورة عدم الإهمال الانفاق الحكومي وبالتالي فإن معادلة أكثر واقعية تفرض نفسها كما يلي :
الطلب الفعال = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الاستهلاك العام + الاستثمار العام .

$$Dx = - 605.595 + 5.485 \text{ cg} + 0.294 \text{ cp} + 0.883 \text{ ig} - 0.047 \text{ ip}$$

$$R = 0.99 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.985 \quad DW = 2.1$$

• الدلالة الإحصائية : يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا يشير إليه معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 0.99 كما يشير معامل التحديد إلى أن 98.8 % من التغيرات في إجمالي فائض الطلب المحلي راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج .

• التفسير الاقتصادي: يتضح من خلال تحليل المعاملات الانحدار لهذا النموذج إلى العلاقة الانحدارية القوية الموجودة بين الاستهلاك العام (Cg) وفائض الطلب المحلي الإجمالي حيث بلغ معامل الانحدار 5.485 وهذا يعني أنه كلما زاد الاستهلاك العام بمقدار واحد دينار فإن فائض الطلب سيزيد بـ 5.485 دينار وهذا دليل على الأثر الكبير الذي تتركه زيادة الاستهلاك العام على فائض الطلب المحلي الإجمالي، أي أن الاستهلاك العام يغذي الضغوط التضخمية، والمتغير الذي يلي الاستهلاك العام في قوة علاقته الانحدارية بفائض الطلب المحلي الإجمالي هو الاستثمار العام الذي بلغ معامل انحداره 0.883 ويليه الاستهلاك الخاص بمعامل قدره 0.294، أما فيما يتعلق بالاستثمار الخاص فقد كان معامل انحداره سالباً وقدر بـ -0.047 وهذا يعني أنه إذا زاد الاستثمار الخاص بـ واحد دينار ينخفض فائض الطلب المحلي بمقدار 0,047 دج، وهذا يدل على أن الاستثمار الخاص يقلص الضخوة التضخمية، وكنتيجة لما سبق نجد أن الاستهلاك العام له أثر كبير على فائض الطلب المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد معامل الانحدار ، وهذا يؤكد أن هذا النوع من الإنفاق يغذي الضخوة التضخمية .

5 - دور النفقات العامة في زيادة العرض النقدي ومدى مساهمته في

إحداث الضخوة التضخمية المؤدية إلى ارتفاع الأسعار.

تقوم الدراسة في هذا المطلب بتحليل دور الانفاق العام في زيادة عرض النقود في الجزائر في إطار السياسة النقدية المصاحبة ومدى مساهمتها في إحداث الضخوة التضخمية النقدية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة

مباشرة معتمدين في ذلك على المفهوم الواسع والضيق لعرض النقود M_1 M_2 والجدول التالي يوضح لنا ذلك

جدول رقم (6) تطور حجم العرض النقدي بالمفهوم الواسع والضيق في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2012

السنة	عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2		عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1	
	الحجم (مليار دج)	معدل النمو السنوي	الحجم (مليار دج)	معدل النمو السنوي
1990	343		270.08	
1991	413.67	20.6	323.38	19.73
1992	515.9	24.71	369.72	14.33
1993	627.42	21.61	446.9	20.87
1994	723.51	15.31	475.83	6.47
1995	799.57	10.51	519.11	9.1
1996	915.05	14.44	589.09	13.48
1997	1081.51	18.19	671.57	14
1998	1592.48	47.24	826.38	23.05
1999	1789.41	12.36	905.21	9.54
2000	2022.46	13.02	1048.16	15.79
2001	2473.55	22.3	1238.54	18.16
2002	2901.53	17.3	1416.34	14.35
2003	3354.42	15.61	1630.38	15.11
2004	3738.04	11.43	2160.58	32.52
2005	4157.65	11.22	2421.45	12.07
2006	4933.76	18.67	3167.65	30.82
2007	5978	21.16	4214.3	33.05
2008	6955.9	16.35	4964.9	17.8
2009	7173.1	3.12	4944.2	-0.41
2010	8280.7	15.44	5756.4	16.42
2011	9929.2	19.90	7141.7	24.06
2012	11013.3	10.92	7681.8	7.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية 2001 / 2012

Rétrospective des comptes économiques de 1963 -2008 série et statistiques économiques n°147 ONS alger décembre 2009

الملاحظ من الجدول خلال الفترة 1990- 2012 لقد عرف كلا العرضين النقديين الواسع والضيق نموا في الحجم، أما معدل النمو السنوي للعرض النقدي بالمفهوم الضيق M_1 خلال الفترة 1990- 1994 قدر ب 20.55 % ، أما M_2 قدر ب 15.35 % علما بأن سنة 1995 عرفت معدلات نمو منخفضة للعرض النقدي الواسع والضيق حيث بلغ 10.51 % M_2 و 9.1 % M_1 وذلك بسبب برامج التثبيت والتكيف

الهيكلية، وانخفاض الودائع تحت الطلب بسبب تراجع أسعار النفط، وانطلاقا من 1995 إلى 1999 كان معدل النمو السنوي لـ M_1 مساوي للمعدل السنوي لـ M_2 للفترة 1990-1994 تقريبا وقدر بـ 13.89 % لـ M_1 و 20.53% لـ M_2 .

وانطلاقا من سنة 2000 إلى 2007 شهدت معدلات نمو M_1 ارتفاعا نسبيا حيث بلغ معدل النمو لي M_1 19.59% بينما انخفض معدل النمو لـ M_2 نسبيا إذ أصبح يساوي 16.34% نسبة للمراحل السابقة، وهذا نتيجة الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الوطني انطلاقا من سنة 1999 التي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط وارتفاع احتياطات الصرف التي تعتبر الغطاء الذي يتم على أساسها الاصدار النقدي⁵، لكن خلال الفترة 2008 / 2012 نلاحظ التذبذب في نمو كل من M_1 و M_2 صعودا وهبوطا، وعموما كانت معدلات النمو أقل مما هو عليه في المراحل السابقة، ويعود هذا إلى نمو الموارد المالية المتأتية من الإيرادات البترولية، نتيجة ارتفاع البرميل من النفط من 99.99 دولار سنة 2008 إلى 112.94 سنة 2004 و 110.29 سنة 2012.

الخاتمة: أوضحت هذه الدراسة أثر سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار من خلال تحليل الأثر على فجوة الطلب المحلي، وعلى الفجوة النقدية من خلال تحليل أثر السياسة النقدية على الفجوة التضخمية، إضافة إلى تحليل أثر الانفاق العام على التوازن الخارجي، وإبراز العلاقة الموجودة بين الانفاق العام والواردات في الجزائر.

كما قامت الدراسة بتحليل اثر سياسة الانفاق العام على مستوى التشغيل من خلال التحليل المباشر والذي يعتمد على إبراز أهمية اليد العاملة التي توظفها الادارة العامة، والقطاع الصناعي الحكومي، بالإضافة إلى كتلة الرواتب والأجور لكلا القطاعين، والملاحظ من خلال التحليل، أن الجزائر أعطت الأولوية لمكافحة التضخم على حساب مكافحة البطالة خلال الفترة 1990 / 1999 تنفيذا لمشروعية صندوق النقد الدولي، التي تهدف إلى استرداد أموال الصندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات.

⁵ Rapport 2006 évolution économique et monétaire en Algérie juin 2007 p128

أما في المرحلة الثانية 2000 / 2009، أعطت الدولة الأولوية لمكافحة البطالة، وذلك بزيادة الانفاق العام من خلال برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصاديين، وتناولت الدراسة بالتحليل أثر الانفاق العام على الاستهلاك والاستثمار الكليين المشكلين للطلب الكلي من خلال إبراز مساهمة الانفاق العام في زيادة الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى تحليل أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص في إطار ما يسمى بأثر المزاحمة.

أما في المرحلة الممتدة من 2010 / 2012، واصلت الدولة تنشيط عملية الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق العام مع السماح لمعدل التضخم بالارتفاع وثبات المؤشرات الاقتصادية الأخرى، وهذا يدفعنا إلى الاقرار بالطرح النظري لمنحنى فيليبس المتضمن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على مستوى الاقتصاد الجزائري، إذ نجد أنه خلال فترة انتعاش السوق البترولي تتخلى الدولة عن سياسات ادارة الطلب الكلي الهادفة إلى تخفيض معدلات التضخم، أما خلال كساد النفط تسعى السلطات إلى تخفيض معدلات البطالة والرجوع إلى سياسات إدارة الطلب الكلي .

قائمة المراجع : 1 - الكتب

- عادل أحمد حشيش: اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1982.

- علي كنعان : المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا دمشق 2003.

- مبارك حجير: السياسة المالية والنقدية، الدار القومية، القاهرة 1965.

- قحطان السيوفي : اقتصاديات المالية العامة، دار طلاس، الطبعة الأولى دمشق.

2 - مصادر إحصائية

- المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية 2001 / 2012.

- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم 2004، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية ديسمبر 2005.

- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية ديسمبر 2009.

- Rétrospective des comptes économiques de 1963 -2008 série et statistiques économiques n°147 ONS alger décembre 2009.